١٦ ألف مهندس خارج البلاد من أصل ١٦٠ ألفاً

نقيب المهندسين لـ«الوطن»: اللجان مستمرة في الكشف على المنازل في المحافظات المنكوبة بسبب الزلزال

محمد منار حميجو

أكد نقيب المهندسين غياث القطيني أن عملية الكشف على المنازل في المحافظات المنكوبة بسبب كارثة الزلزال مستمرة بالتنسيق مع الوحدات الإدارية في هذه المحافظات، لافتاً إلى أنه يومياً هناك كشوفات تتم وأرقام العقارات التي يتم الكشف عنها تختلف من يوم لآخر من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن هذا الموضوع.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت القطيني إلى أنه من المفترض أن يكون هناك جدول زمني لانتهاء عمليات الكشف على العقارات إلا أنه لا يمكن تحديده باعتبار أنه من الصعب تحديد حجم الأعمال التي تقوم بها اللجان حالياً وهل هذه الأعمال تنتهي خلال شهر أو أكثر وبالتالي هذا الموضوع يتم تحديده من الوحدات الإدارية في هذه المحافظات.

وأشار القطيني إلى أن دور النقابة المركزية في هذا الموضوع هو المتابعة مع الفروع في المحافظات المنكوبة وأنها تدخل فقط في حال كانت هناك مشاكل تستدعي تدخلها لحلها، مؤكداً أنه حتى الآن لم ترد أي مشاكل إلى النقابة في هذا الخصوص.

وفيما يتعلق بموضوع تجهيز المساكن المؤقتة التي يتم تجهيزها للمتضررين من الزلزال أكد القطيني أنه ليس للنقابة علاقة في ذلك وأن هذا الموضوع يتم في وزارة الأشغال العامة والإسكان وأن الوزارة لديها مهندسيها الخاصين، على حين دور النقابة هو الكشف على المنازل المتضررة وتوصيف حالتها.

وأشار القطيني إلى أنه حتى الآن الكشف على العقارات مجاني ولا يتم تحميل المواطن أي تكلفة في هذا الموضوع، على حين تم إعفاء المواطن من ٦٠ بالمئة من تكلفة الدراسات التي يتم إجراؤها.

وبين أنه في فرع اللاذقية تم إجراء دورة لبعض المهندسين فيما يتعلق بموضوع الكشف على المنازل، مشيراً إلى أنه يمكن تعويض النقص من خلال هذه الدورات.

وبين القطيني أن عدد المهندسين الموجودين خارج القطر لا يتجاوز ١٦ ألف مهندس من أصل نحو ١٦٠ ألفاً مسجلين في النقابة، لافتاً إلى أن أي مهندس كان خارج القطر وعاد إلى البلاد وراجع النقابة تم حل مشكلته وكذلك بالنسبة للمهندسين الذين تواصلوا مع النقابة وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع تسديد الرسوم المتعلقة على المهندسين الذين لم يسددوها، ومؤكداً أن النقابة أبوابها مفتوحة لأي مهندس لديه مشكلة للعمل على حلها.

وفيما يتعلق بموضوع المؤتمر العام لنقابة المهندسين أكد القطيني أنه لم يتم تحديده حتى الآن، لافتاً إلى أن الفروع انتهت من مؤتمراتها وأن أهم المواضيع التي تم التركيز عليها في هذه المؤتمرات هو موضوع الزلزال وتطوير عمل المهندسين في هذا الموضوع، لافتاً إلى أنه من المتوقع أن تتم مناقشة موضوع زيادة الراتب التقاعدي للمهندسين من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع باعتبار أن زيادة راتب المهندسين المتقاعدين يحتاج إلى قرار مؤتمر.

> الكشف مازال مجانياً وإعفاء المواطنين من ٦٠ بالمئة من تكلفة الدراسات

إقبال ضعيف على التأمين الإلزامي للبيوت البلاستيكية بحمص

مدير الزراعة لـ«الوطن»: ١٢٤ بيتاً تم تأمينه فقط من أصل ١١٥٥٥ بيتاً محمياً

حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أنه رغم الجهود التي يبذلها المديرية لتشجيع المزارعين في دائرة زراعة منطقة تلكلخ للتأمين على البيوت المحمية البلاستيكية مازال الإقبال على التأمين عليها ضعيفاً وأن الأرقام المسجلة بهذا الخصوص مازالت دون الطموح وقليلة جداً.

وبين حمدان أن عدد البيوت البلاستيكية المؤمن عليها في المحافظة لم يتجاوز ١٣٤ بيتاً محمياً من أصل العدد الإجمالي لعدد البيوت البلاستيكية البالغ ١١٥٥٥ بيتاً، مشيراً إلى أن دائرة زراعة تلكلخ هي الدائرة الوحيدة التي تحتوي على استثمار زراعي للبيوت المحمية البلاستيكية.

ولفت حمدان إلى أن التأمين على البيوت البلاستيكية إلزامي وكل من لم يؤمن عليها من المزارعين تم إلغاء الترخيص الزراعي له، مبيناً أن وزارة الزراعة قدمت كافة التسهيلات لإجراء التنظيم الزراعي لتسهيل عملية التأمين وآخرها اعتماد الكشف الحسي للحصول على التنظيم الزراعي، وأن مديرية الزراعة بالمحافظة مستمرة بتوفير التسهيلات والإجراءات للتأمين على كافة البيوت المحمية المستثمرة وذلك لأهمية هذا الأمر للتعويض عن الأضرار التي قد تصيب المحاصيل نتيجة العوامل الجوية والطبيعية والكوارث وفق شروط المؤسسة العامة للتأمين.

وأضاف: إن المديرية أقامت عدة ندوات لتوضيح آلية التأمين الإلزامي وتم توفير كادر من المؤسسة السورية للتأمين في كل من تلكلخ والحوش لاستقبال طلبات الفلاحين وتخفيف الأعباء عنهم وتشجيعهم على التأمين الإلزامي، مشدداً على ضرورة قيام الفلاحين بالتأمين على بيوتهم المحمية ولاسيما أن كلفة تأمين البيت البلاستيكي الواحد لا تتجاوز قيمة ١٤,٥ ألف ليرة سورية سنوياً، مع العلم أن سقف التعويض للبيت البلاستيكي الواحد يصل إلى ٥ ملايين ليرة سورية.

وبين حمدان أن مشروع التأمين على المواشي ما يزال قيد الدراسة حالياً لدى الجهات المعنية ذات الصلة وذلك بناءً على طلب الاتحاد العام للفلاحين.

عدم تأمين خط كهرباء معفى من التقنين يعوق استثمار مشروع آبار عرى-خربا

السويداء -عبير صيموعة

رغم الحاجة الماسة إلى تأمين مياه الشرب لقرى الريف الغربي في المحافظة إلا أن مشروع آبار عرى- خربا الذي يعتبر أحد مصادر المياه ضمن المنطقة لقرى عرى- خربا- المجيمر- العفينة- رساس- حبران- الكفر لم يوضع ضمن استثمار مؤسسة مياه السويداء حتى تاريخه، ما فاقم من أزمة المياه في كل البلدات وخاصة عرى لتعطل بئرين من أصل ثلاث في البلدة منذ أشهر.

منسقة المنظمات المانحة في مؤسسة مياه السويداء ريم عامر بينت لـ«الوطن» أنه تم تجهيز ثلاث آبار من أصل سبع آبار في المشروع بعد أن قامت المنظمات المانحة بتقديم كامل التجهيزات لتلك الآبار من كابلات وغواطس وبواري وغرف مسبقة الصنع إضافة إلى تقديم محولات كهربائية مختلفة الاستطاعة ومجموعات ضخ أفقية خاصة بصالة الضخ في المحطة الرئيسية، كما قامت المنظمات كذلك بتقديم محولة استطاعة ٤٠٠ ك.ف بأعمال مشتركة مع مؤسسة المياه إضافة إلى تقديمها مركز تحويل ٢٠٠ ك.ف لزوم بئر خربا الأول لتبقى قضية مد الخط الكهربائي لزوم تشغيل الآبار المجهزة القضية الأكثر إلحاحاً لضمان استثمار تلك الآبار والذي يقع على عاتق مؤسسة المياه، علماً أن خطوط المياه الواصلة من المشروع إلى القرى تم مدها مسبقاً وجاهزة للاستثمار مع محطات الضخ الفرعية.

مصدر مسؤول في مؤسسة مياه السويداء أكد لـ«الوطن» سعي المؤسسة بكل جدية إلى وضع الآبار المجهزة ضمن مشروع آبار عرى- خربا بالاستثمار بأسرع وقت والذي يؤمن في حال استثماره مياه الشرب للقرى التي يشملها المشروع، موضحاً أن عملية الاستثمار تلك تتطلب تأمين طاقة كهربائية للآبار والمحطة أو تأمين مجموعات توليد تضمن تشغيل الآبار في حال الانتهاء من تجهيز محطة الضخ التي تحتاج بدورها إلى الانتهاء من تنفيذ الأعمال المدنية وتركيب مجموعات الضخ الأفقية التي تم تقديمها من المنظمات المانحة، هذا إضافة إلى الحاجة إلى تأمين عمال مناوبين للتشغيل والحراسة وجميعها من مسؤوليات المؤسسة لإنهاء العمل ضمن المشروع الذي تم الانتهاء من دراسته منذ عام ٢٠١٥ حيث تضمنت الدراسة حينها حفر سبع آبار إلا أن العمل ضمن المشروع تم توقيفه نظراً للظروف الأمنية في المنطقة بعد تعرض قرية خربا لهجوم المجموعات الإرهابية والتعديات الحاصلة على تلك الآبار هناك، علماً أنه تم سابقاً تجهيز خزان ضمن محطة الضخ بسعة ١٠٠٠ م٣.

وأشار المصدر إلى ضرورة دعم مؤسسة مياه السويداء بإضافة الاعتمادات المالية اللازمة من وزارة الموارد المائية لإنهاء الأعمال التي تقع ضمن مسؤولية المؤسسة وخاصة ما يتعلق بتنفيذ خط الكهرباء الواصل لآبار المشروع الذي يحتاج إلى ٣٥٠ مليون ليرة حسب الأسعار الرائجة حالياً.

٥ أطباء دراسات ومقيمين والوضع كارثي خلال السنوات الثلاث القادمة

رئيس العناية المشددة في «الرازي» لـ«الوطن»: طبيب تخدير لكل مشفى في حلب!

حلب- خالد زنكلو

كشف رئيس قسم العناية المشددة في مشفى الرازي الحكومي في حلب الدكتور رافي صنونو أن حصة المشافي الحكومية والخاصة من أطباء التخدير في المدينة تعادل طبيباً واحداً فقط لكل مشفى!.

وبين صنونو، في تصريح لـ«الوطن»، أن عدد أطباء التخدير المسجلين في فرع حلب لنقابة الأطباء نحو ١٤٠ طبيباً، في حين يبلغ عدد الموجودين منهم في حلب نحو ٨٠ طبيباً، يعمل منهم في مجال التخدير ٥٠ طبيباً، كحد أقصى «وهو تقريباً عدد جميع المشافي الحكومية والخاصة في حلب».

وأشار إلى أن المشكلة الأساسية لواقع التخدير بحلب «هي في تحصيل أجور التخدير من المشافي الخاصة، لكونها مرتبطة بنسبة مئوية من أجور الطبيب الجراح، حيث يتم التلاعب بتسجيل الأجور وتقرير النسبة بشكل كيفي، على اعتبار أن اعتماد نظام الدفع والمحاسبة في معظم المشافي الخاصة محصور بيد الجراح الذي يوزع الحساب على المشفى والمخدر، في ظل غياب القوانين الرادعة للمشافي وللجراحين لضبط الأسعار وتسديد أجور التخدير الحقيقية».

وضرب مثالاً على ذلك بقوله: «يتقاضى الطبيب الجراح أجور عملية المرارة في المشافي الخاصة بين ٣٠٠ ألف إلى مليون ليرة سورية، تبعاً لمواصفات المشفى والجراح، على حين يتقاضى الطبيب المخدر أجوراً بين ٢٥ ألفاً إلى ١٢٠ ألف ليرة، وللمعايير ذاتها، وبنسبة تتراوح بين ٥ و١٥ بالمئة في معظم المشافي، فيما يفترض أن تحدد النسبة بـ٣٥ بالمئة مع أجور فني التخدير ضمناً».

وأضاف: «المشكلة هي في نظام العيادات الخاصة وتحويل المريض من عيادة الجراح، وبالتالي، يعتبر المشفى أن الجراح هو المقرر للأسعار ويكون رضاه مطلوباً ليستمر بإرسال المريض لهذا المشفى بالتحديد، وهكذا استمرت عبر السنوات فكرة تخفيض أجور الطبيب المخدر، بما أن المشفى يؤمن العمل للطبيب والمشفى بحاجة لتحصيل أكبر مبلغ مالي من الجراح لتغطية نفقاته، ولتنخفض أجور التخدير حتى وصلت لأرقام مخزية لا يمكن تصورها نسبة إلى مخاطر تخدير المريض ونوعية العمليات».

وأوضح أن المشكلة مستمرة منذ عشرات السنين «لم يقم أحد من المسؤولين خلالها بالتحرك لاتخاذ أي إجراءات لتحسين الوضع أو إيجاد الحلول، على الرغم من المساعي التي بذلها أطباء التخدير الذين رفعوا أصواتهم عالياً منذ ٢٠٠٦، وعلى أثرها جرى تشكيل جمعية المخدرين ثم رابطة المخدرين».

وأضاف: «الاستجابة الوحيدة التي حصلت، هي إقرار مكافآت التخدير في المشافي الحكومية، وكانت مقبولة في وقتها، مع أنها أفرغت من محتواها وهدفها المتمثل في تشجيع الأطباء المقيمين على الدخول في اختصاص التخدير، إذ جرى ربطها بالدوام والإجازات ومزاجية مديري المشافي، ومعظمهم من الجراحين».

> أجرة طبيب التخدير السوري في دول الخليج تصل إلى ١٠ آلاف دولار شهرياً ولا تتجاوز مليوني ليرة محلياً

رئيس العناية المشددة في «الرازي»، التابع لوزارة الصحة، لفت إلى أنه تم تقديم اقتراح إلى مجلس الشعب ورئاسة مجلس الوزراء «بتعديل نظام الوحدات وتحديد سعر الوحدة برقم منطقي في المشافي، مع ارتفاع الأسعار في البلد، عدا وضع أنظمة محاسبة ومتابعة لتنفيذ هذه التعديلات ليصل لكل طبيب إلى حقه وأجوره، لكن للأسف حتى الآن لا يوجد أي توجيه أو تجاوب أو تحسن في ملف الأجور، إضافة لشركات التأمين التي تسير للأسف أيضاً على أسلوب التلاعب نفسه بالنسبة وعدم تحويل حساب الطبيب المخدر للمصارف».

ولق ناقوس الخطر بتأكيده أن أعداد اختصاصي التخدير «في تناقص مخيف، بسبب العمر والوفاة والهجرة، وفي ظل عزوف الخريجين من الأطباء في كل أنحاء القطر على الإقامة بهدف الاختصاص في مجال التخدير».

وتوقع أن يصبح الوضع «كارثياً» في المستقبل القريب «وخلال السنوات الثلاث القادمة بالتحديد، بالنسبة للتخدير في المشافي الحكومية والخاصة، لعدم وجود العدد الكافي لتغطية التخدير في كل المشافي»، كاشفاً أن عدد أطباء الدراسات العليا والمقيمين للتخدير في مشافي وزارتي التعليم العالي والصحة بحلب حالياً لا يتجاوز ٥ أطباء!.

وعن نزيف أطباء التخدير المستمر إلى خارج البلاد، نوه الدكتور صنونو إلى أن الصومال واليمن والعراق تتبوأ راهناً مركز الصدارة في استقطابهم «وبأجور نحو ٢٥٠٠ دولار شهرياً للأولى والثانية و٢٠٠٠ دولار للثالثة، تليها دول الخليج العربي وبهامش أجور يتراوح بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ دولار شهرياً، حسب الشهادة والبورد وسنوات الخبرة، فيما يتراوح وسطي الدخل في سورية لهؤلاء بين ٨٠٠ ألف وحتى مليوني ليرة، وعدد قليل جداً منهم يصل إلى وارد جيد جداً».

وعن الحلول الواجب اتباعها من المعنيين، شدد على أنها تتركز في «وضع تسعيرة حقيقية، ومتابعة تطبيق التسعيرة، بوضع قوانين وعقوبات صارمة، كعقوبات تجاوز الفاتورة والتلاعب بالأسعار كما هي الحال في باقي القطاعات التجارية والاقتصادية، إلى جانب إيقاف المشفى الخاص عن العمل ليوم واحد أو تغريم المشفى أو الجراح بغرامات كبيرة عند كل شكوى بحقهما، والأهم عدم السماح لأي مشفى بالاستغناء عن طبيب التخدير أو استبداله بآخر في حال مطالبته بحقوقه وأجوره، أي أن يجري إقرار صياغة أو عقد بين المشافي وأطباء التخدير توثق في الصحة أو في النقابة، ويمنع صرف أي اختصاصي من دون أسباب موجبة طبية أو أدبية».

يذكر أن محافظة حلب كانت تضم قبل الحرب ١٠٤ مشاف خاصة، حصة مدينة حلب منها ٨١ مشفى، لا يقدم الخدمة منها حالياً سوى ٤٦ مشفى، على حين تتوزع المشافي المتبقية الخارجة عن الخدمة إلى ١٤ مشفى خارجة عن الخدمة لأسباب اقتصادية و٢٠ مشفى بسبب تعرضها للتخريب نتيجة الإرهاب، في حين خرج مشفيان عن الخدمة بقرارات إدارية من وزارة الصحة، وألغي أصحاب ٣ مشاف ترخيصها من جراء تعرضها لخسائر اقتصادية ولعدم جدوى المردود في هذا النوع من الاستثمار.

خط سرافيس في مدينة اللاذقية على الورق فقط!

مسؤول في المحافظة: على مجلس المدينة مخاطبتنا.. مجلس المدينة: على المختار مخاطبة البلدية!

اللاذقية – عبير سمير محمود

في سابقة هي الأولى من نوعها في محافظة اللاذقية، يتم تسعير خط سرافيس وفق النشرة التموينية المحددة لهذه الغاية دون تفعيل هذا الخط على أرض الواقع، وسط تساؤلات عن سبب عدم تخصيص سرافيس تعمل على خط (اللاذقية – جب حسن) ضمن مدينة اللاذقية.

واشتكى مواطنون من حي جب حسن والوادي الأحمر عدم وجود وسائط نقل جماعية مخصصة لتخديم الحي والأحياء المحيطة ذات التوسع السكاني الكبير، مطالبين بمتابعة الجهات المعنية لهذه المعضلة التي تعاقم الأزمات الخدمية في منطقة محيط جب حسن بشكل عام، مع العلم بوجود خط سير محدد من لجنة السير من كراج الفاروس إلى جب حسن والوادي الأحمر وبالعكس، ومحدد تعرفة الركوب بـ٣٥٠ ليرة سورية.

وذكر مواطنون أنهم يضطرون للسير عشرات الكيلومترات يومياً للوصول إلى وجهاتهم صباح كل يوم، طريق عام سقوبين، وذلك في أيام المطر والبرد شتاء والشمس اللاهبة صيفاً، مشيرين إلى ضرورة تفعيل هذا الخط بفرز سرافيس تخدم آلاف السكان في محيط الفرن الآلي وصولاً إلى أطراف الدعتور عند حي البياضة.

وأشار سكان من حي جب حسن إلى الواقع الخدمي السيئ الذي تشهده الطرقات والشوارع المحفرة والموحلة طوال أيام الشتاء، إضافة لتراكم القمامة فيها من محيط الفرن الآلي حتى مفرق المستوصف عند حي بستانا، ما يضطرهم لارتداء أكياس نايلون عند الذهاب إلى مفارق الأحياء المحيطة بحثاً عن وسيلة نقل تقلهم إلى أماكن عملهم في ظل عدم تشغيل الخط المذكور الذي من المفترض أن يحل أزمة كبيرة وفق قولهم.

وأكد عدد من أبناء حي الوادي الأحمر أنه منذ سنوات يطالبون بتفعيل خط السرفيس أسوة ببقية الأحياء وخاصة مع التوسع السكاني في الحي ووجود أعداد كبيرة من الموظفين وطلاب الجامعات الذي يعانون بشكل كبير جداً للوصول إلى وجهاتهم صباح كل يوم، متسائلين عن المسؤول عن إغفال تهميش هذا الخط وعدم فرز أي سرفيس رغم تحديد التسعيرة التموينية له بـ٣٥٠ ليرة وفق آخر نشرة خاصة بتسعيرة السرافيس.

وبالعودة إلى عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع النقل في محافظة اللاذقية دريد مرتكوش أكد لـ«الوطن»، أنه بخصوص الخط المذكور (اللاذقية – جب حسن) يجب على مجلس مدينة اللاذقية إرسال كتاب إلى المحافظة لتتم متابعة الأمر.

كما أشار مرتكوش إلى أنه تم التأكيد على رؤساء الوحدات الإدارية (مجالس المدن والبلدان والبلديات)، موافاة المحافظة بخطوط سير للقرى والمناطق التي تحتاج إلى تخديم بالسرافيس وليس عليها خطوط سير، وذلك ليصار لاحقاً إلى فرز سرافيس عليها بالتنسيق بين الوحدات الإدارية ومديري المناطق والنواحي.

ومن مجلس مدينة اللاذقية، أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع النقل عمار زين العابدين لـ«الوطن»، أنه يجب على مختار حي جب حسن مخاطبة البلدية عبر كتاب رسمي يوضح فيه مطالب سكان الحي والحاجة لتفعيل خط السرافيس المذكور، مع ذكر عدد السرافيس اللازمة لتخديم حاجة الحي، وإجراء اللازم منه إلى رئيس دائرة المخاتير.

وأضاف زين العابدين إنه عند وصول الكتاب إلى مجلس مدينة اللاذقية سيتم متابعته وتحويله إلى لجنة السير في محافظة اللاذقية لاتخاذ القرار اللازم وتفعيل الخط بتخصيص السرافيس اللازمة.

في السياق، أكد زين العابدين أن مجلس المدينة يتابع حركة السير في كراجي الفاروس والبولمان وما يتبع للمجلس من خطوط سير ضمن الكراجين، معتبراً أن حركة النقل في الكراجات أفضل من السابق بكثير والأمور تتجه نحو الأحسن بشكل عام.